الأمم المتحدة

E/CN.6/2015/2

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
16 December 2014
Arabic
Original: English

لجنة وضع المرأة
الدورة التاسعة والخمسون
٩-٢٠ آذار/مارس ٢٠١٥
البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت*
متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة ”المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين“

الجوانب المعيارية من عمل هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

تقرير وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

موجز

يقدم هذا التقرير موجزا للجوانب المعيارية من عمل هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ومساهمة الهيئة في النهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في العمليات الحكومية الدولية، مع إيلاء اهتمام خاص للأعمال التحضيرية لاستعراض وتقييم العشرين عاما لتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين وما يتصل بذلك من الأنشطة التذكارية. ويقدم معلومات عن كيفية إحراز الهيئة تقدما استراتيجيا في المقر وعلى الصعيد القطري، ومعلومات عن تنفيذ الإطار المعياري العالمي.

* E/CN.6/2015/1.

14-67310 (A) 080115 090115

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير، على النحو الذي طلبته الجمعية العامة في القرار ٢٨٩/٦٤، لمحة عامة عن الأعمال التي تضطلع بها هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) لتنفيذ ولايتها المعيارية في عام ٢٠١٤ دعما لوضع مجموعة شاملة من القواعد والسياسات والمعايير العالمية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

٢ - وقدمت هيئة الأمم المتحدة الدعم الفني للجنة وضع المرأة، والجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومجلس الأمن، وتعاونت أيضا مع عمليات حكومية دولية أخرى لتعزيز إدماج المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في نتائجها. ويوفر تقرير الأمين العام (A/69/182) معلومات تتعلق بمدى تجسيد المنظورات الجنسانية في أعمال الجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجانه الفنية.

٣ - وعملت هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع الحكومات، بما في ذلك البرلمانات الوطنية والوزارات المعنية بالمساواة بين الجنسين والوزارات الأخرى ذات العلاقة بالموضوع، وكذلك مع المجتمع المدني، من أجل تعزيز توافق الآراء بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وتمتع النساء والفتيات بحقوق الإنسان. وقدمت الهيئة الخبرة الفنية وتحليل السياسات، وسعت لتعزيز قاعدة المعارف بشأن المساواة بين الجنسين واستفادت من الممارسات الجيدة والدروس المستخلصة من التجارب الإقليمية والوطنية في عملها المعياري. وشاركت مع الدول الأعضاء من خلال التوعية والدعوة، ويسرت بناء التحالفات لتعزيز الشراكات الرامية إلى دعم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

٤ - واكتسب العمل المعياري لهيئة الأمم المتحدة للمرأة أهمية إضافية في وقت يتضافر فيه عدد من العمليات الحكومية الدولية العالمية، التي يجب أن تؤدي جميعها إلى التعجيل بتحقيق المساواة بين الجنسين. وهذه العمليات تتمثل، على وجه الخصوص، في استعراض وتقييم العشرين عاما لتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين، وصياغة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وذكرى مرور خمس عشرة سنة على اتخاذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وكذلك الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في عام ٢٠١٥، التي يتوقع أن يتم التوصل فيها إلى اتفاق جديد بشأن المناخ.

ثانيا – استعراض وتقييم مؤتمر بيجين: التعجيل بالتنفيذ

٥ – خلال عام ٢٠١٤، مثلت أعمال استعراض وتقييم العشرين عاما لتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين والأنشطة التذكارية المتعلقة بها أولوية مؤسسية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، واضطلعت الهيئة بها مسترشدة بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٨/٢٠١٣ وقرار الجمعية العامة ١٤٠/٦٨. وسوف تتوج العملية على الصعيد العالمي، في الدورة التاسعة والخمسين للجنة وضع المرأة، في آذار/مارس ٢٠١٥.

٦ – وبناء على ذلك، صاغت هيئة الأمم المتحدة عملية استعراض وتنفيذ مؤتمر بيجين كفرصة لتجديد القيادة السياسية في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وسعيا إلى توليد الإرادة والالتزام السياسيين، وتقوية قاعدة الأدلة، وتعزيز التعبئة الاجتماعية وتعبئة الموارد، وتنشيط المناقشات العامة بشأن المساواة بين الجنسين، نفذت هيئة الأمم المتحدة للمرأة برنامجا شاملا من الأنشطة احتفالا بالذكرى العشرين للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة واعتماد منهاج عمل بيجين. وتواصلت الهيئة مع قاعدة واسعة ومتنوعة من أصحاب المصلحة لتشجيع التنفيذ الكامل والفعال والعاجل لمنهاج العمل.

٧ – وقامت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بقيادة إجراءات العمل المتعلقة بعملية الاستعراض والتقييم على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي. وفي جميع الأعمال التحضيرية، طلب إلى الحكومات أن تتعاون مع الجهات المعنية، ولا سيما المنظمات غير الحكومية والمنظمات النسائية، من أجل الاستفادة من تجارب تلك المنظمات وخبراتها. وقامت الدول باستعراضات شاملة للتقدم المحرز على الصعيد الوطني، والتحديات التي تعترض التنفيذ. وأنجز عدد قياسي من الاستعراضات الوطنية وقدم ١٦٤ تقريرا وطنيا إلى كل من اللجان الإقليمية المعنية، وإلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وتقدم الاستعراضات إيضاحات هامة عن التقدم المحرز والثغرات المتبقية فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وينبغي أن تؤدي إلى تحفيز صانعي القرار على اتخاذ المزيد من الإجراءات الفعلية لتسريع وتيرة التقدم. وقد شكلت التقارير الوطنية، بالاقتران مع المصادر الأخرى، الأساس لتقرير الأمين العام عن استعراض وتقييم تنفيذ منهاج عمل بيجين (E/CN.6/2015/3). ويسهم أيضا في عملية استعراض وتقييم مؤتمر بيجين، الطبعة الجديدة، المتوقع صدورها في ربيع عام ٢٠١٥، من التقرير الرئيسي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة ”تقدم المرأة في العالم“ الذي سيركز على الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للمرأة. ويهدف التقرير إلى دعم صانعي القرارات في وضع السياسات والإجراءات الرامية إلى تسريع وتيرة التقدم نحو تحقيق المساواة بين الجنسين، ولا سيما في سياق إطار التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٨ - وقامت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، في العديد من البلدان التي توجد فيها، بتقديم الدعم إلى الحكومات من أجل إجراء الاستعراض الوطني عن طريق تقديم المساعدة التقنية والدعم إلى الآليات الوطنية المعنية بالمساواة بين الجنسين التي تقود عمليات الاستعراض، وعقد مشاورات وطنية مع المكاتب الحكومية الرئيسية والمجتمع المدني، وتنظيم أنشطة للتوعية. وربطت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، كلما أمكن ذلك، بين عملية استعراض مؤتمر بيجين ومشاورات ما بعد عام ٢٠١٥، وذلك من أجل ضمان إدراج التنفيذ العاجل لمنهاج العمل بشكل كامل ضمن سياق الخطط الإنمائية الوطنية والتقييمات المتصلة بها.

٩ - وعقدت جميع لجان الأمم المتحدة الإقليمية الخمس اجتماعات حكومية دولية أو تخطط لعقد اجتماعات من هذا القبيل بغية إجراء استعراضات للتقدم المحرز على الصعيد الإقليمي في تنفيذ منهاج العمل، وذلك بالتعاون والمشاركة الوثيقين مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وعقدت مناطق أفريقيا، وآسيا/المحيط الهادئ، وأوروبا، وأمريكا اللاتينية، والبحر الكاريبي اجتماعاتها الحكومية الدولية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤. وتخطط اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) لعقد اجتماع رفيع المستوى في شباط/فبراير ٢٠١٥. وستستخدم نواتج تلك الاجتماعات في الاستعراض العالمي، الذي سيجرى خلال الدورة التاسعة والخمسين للجنة وضع المرأة.

١٠ - وقد دعت نتائج الاستعراضات الإقليمية الأربعة التي أنجزت بالفعل إلى التركيز القوي على المساواة بين الجنسين في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وربط إعلان أديس أبابا بشأن التعجيل بتنفيذ منهاج عمل بيجين بين عملية استعراض مؤتمر بيجين وجدول أعمال الاتحاد الأفريقي ٢٠٦٣. ودعا إلى تعزيز تعبئة الموارد المحلية وتخصيصها لحقوق المرأة والفتاة، وكذلك إلى قيام الشركاء الدوليين بدعم المنظمات النسائية وحماية حقوق المرأة، ودعا إلى وجود إطار قوي للمساءلة الإقليمية فيما يتعلق بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وأُصدر الإعلان الوزاري لآسيا والمحيط الهادئ بشأن النهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة تعبيرا عن تجديد الالتزام السياسي من أجل التعجيل بتنفيذ منهاج عمل بيجين لما بعد عام ٢٠١٥ من خلال وضع الأولوية لتعزيز المؤسسات، وزيادة التمويل، وتعزيز المساءلة، وإقامة شراكات أقوى، وتعزيز التعاون الإقليمي. وأكدت الرئيستان المشاركتان لاجتماع اللجنة الاقتصادية لأوروبا، في استنتاجاتهما (ECE/AC.28/2014، المرفق الأوّل)، مجددا استمرار أهمية منهاج عمل بيجين؛ ودعتا إلى تخصيص ميزانيات عامة وإلى تحديد وسائل لتنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛ وحددتا الحكومات التي ستضطلع بدور قيادي في الإصلاح القانوني واعتماد الأهداف السياساتية الطموحة، وكذلك في المشاركة القوية

للقطاع الخاص والمجتمع المدني؛ وأقرتا بضرورة زيادة مشاركة الرجال والفتيان في قضايا المساواة بين الجنسين. وأبرز البيان الختامي للاجتماع الحادي والخمسين لهيئة رؤساء المؤتمر الإقليمي المعني بالمرأة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أهمية الإحصاءات والمؤشرات الجنسانية والميزنة المراعية للمنظور الجنساني في التعجيل بإحراز تقدم.

١١ - ومن أجل تعزيز التعبئة الاجتماعية والدعوة من أجل التعجيل بتنفيذ منهاج العمل، ومن أجل حث الجيل الجديد على الاضطلاع بمهمة العمل والدعوة لصالح المساواة بين الجنسين، قامت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بحملة كبيرة للاتصال والتوعية. وتنخرط في الحملة، المعنونة ''تمكين المرأة، تمكين الإنسانية - تصور ذلك!''، مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة بشأن مجالات الاهتمام الحاسمة البالغ عددها ١٢ لمنهاج عمل بيجين، والتي تُبرز في مقالات شهرية خاصة، وموضوعات تنشر عبر الإنترنت. وتوضع الحملة أيضا في مركز يمكِّنها من الإشارة إلى الأهمية المحورية للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وحقوق الإنسان الواجبة للمرأة والفتاة في سياق التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وبذلت الجهود من أجل استهداف الشباب بوجه خاص، وكذلك الرجال والفتيان من خلال برامج محددة، مثل حملة ''الرجل نصير للمرأة'' (HeforShe)، التي تهدف إلى إشراك الرجال والفتيان كمناصرين ودعاة للتغيير من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وشاركت المكاتب القطرية والإقليمية التابعة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في جميع أنحاء العالم مشاركة نشطة في الحملة، ونظمت أنشطة وطنية وإقليمية في مجالات الاهتمام الحاسمة.

١٢ - وتقوم هيئة الأمم المتحدة للمرأة، من خلال موقعها الشبكي لعملية استعراض وتقييم مؤتمر بيجين، بتوفير المعلومات بثلاث لغات عن منهاج عمل بيجين ومجالات اهتمامه الحاسمة البالغ عددها ١٢ مجالا. ويتضمن الموقع الشبكي محتويات متعددة الوسائط، مثل أفلام فيديو عن المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، وقصص نساء كسرن الحواجز، ومناصرين بارزين للمساواة بين الجنسين جعلوا من تمكين المرأة قضية لهم، ويتضمن أيضا ذكريات المشاركين في مؤتمر بيجين. كما شاركت المكاتب القطرية والإقليمية التابعة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في جميع أنحاء العالم مشاركة نشطة في هذه الحملة، ونظمت أنشطة وطنية وإقليمية في مجالات الاهتمام الحاسمة. وعملت الهيئة في حملتها الإعلامية بشكل وثيق مع منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك إدارة شؤون الإعلام التابعة للأمانة العامة ومراكز الأمم المتحدة للإعلام في جميع أنحاء العالم ومركز الأخبار وإذاعة الأمم المتحدة. وانضمت إلى الحملة منظمات إعلامية من جميع أنحاء العالم، تشمل منافذ إعلامية دولية رئيسية مثل مجلة ماري كلير (Marie Claire)، وفرنسا ٢٤ (France 24)، وإذاعة فرنسا الدولية، وهيئة إذاعة جنوب

أفريقيا، ومنافذ وطنية رئيسية، مثل صحيفة جوردان تايمز في الأردن (Jordan Times)، وصحيفة فجر باكستان (Pakistan's Dawn)، وذلك بهدف زيادة التغطية لعملية استعراض مؤتمر بيجين، والمواضيع المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

١٣ - وافتتحت هيئة الأمم المتحدة للمرأة حملتها العالمية التي تستمر على مدى سنة بشأن استعراض وتقييم مؤتمر بيجين، وذلك على مسرح أبولُّو في مدينة نيويورك، يوم ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٤. وحضر الحدث ١ ٢٠٠ من المؤيدين، بما في ذلك المجتمع المدني والزعماء السياسيون ومسؤولو الأمم المتحدة والدبلوماسيون ومواطنو مدينة نيويورك، للاحتفال بالذكرى العشرين لإعلان ومنهاج عمل بيجين، مع التأكيد على ضرورة معالجة ثغرات التنفيذ.

١٤ - وقامت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بتنظيم وتنسيق مجموعة من المناسبات المواضيعية العالمية التي تركز على مجالات الاهتمام الحاسمة لمنهاج عمل بيجين البالغ عددها ١٢ مجالا. وكان لهذه المناسبات دور أساسي في جمع الخبراء وصانعي القرار والناشطين والقادة العالميين لتبادل أحدث الخبرات والمعارف في كل مجال من مجالات الاهتمام الحاسمة. وحدد المشاركون توصيات لتسريع وتيرة الإجراءات ووضعوا المساواة بين الجنسين في موقع استراتيجي باعتبارها ذات أهمية مركزية في الخطة العالمية للتنمية المستدامة والسلام والأمن وحقوق الإنسان. وبدأت المناسبات العالمية بجلسة في منتدى حقوق الإنسان للمرأة: ٢٠ عاما من منهاج عمل بيجين من أجل المرأة، المعقود في مالمو، بالسويد، في إطار منتدى الشمال الأوروبي، في حزيران/يونيه ٢٠١٤. ونُظِّم ما يزيد على ٣٠ مناسبة في مختلف أنحاء العالم في عام ٢٠١٤. وستستمر الحملة، في عام ٢٠١٥، من خلال مناسبات رئيسية عن المرأة والفقر، والقضاء على العنف ضد المرأة، والمرأة وصنع القرار، وتنظم هذه المناسبة الأخيرة بمشاركة رئيسات الدول والحكومات.

١٥ - وفي إطار تعبئة منظومة الأمم المتحدة دعما للتعجيل بتنفيذ منهاج العمل، عملت الهيئة بشكل وثيق مع الأفرقة القطرية واللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة. وعلى الصعيد العالمي، قامت الهيئة بتعبئة الشبكة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين لإعداد بيان لمجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق بمناسبة الذكرى العشرين لاعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين. واعتمد المجلس البيان في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، وهو يحيله إلى لجنة وضع المرأة في دورتها التاسعة والخمسين. ويمثل البيان نداء واضحا إلى جميع الحكومات لكي تعيد تأكيد التزامها السياسي بالنهوض بالمساواة والتنمية والسلام لجميع النساء والفتيات في كل مكان، ولضمان حقوق الإنسان الواجبة لهن. ويؤكد عزم رؤساء كيانات

الأمم المتحدة على تكثيف الجهود الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة في إطار ولاية كل منها، وذلك بوسائل منها تعميم المنظور الجنساني بصورة منهجية.

١٦ - وأقامت هيئة الأمم المتحدة للمرأة شراكات مع وكالات تابعة للأمم المتحدة لإعطاء قوة دفع لتنفيذ منهاج عمل بيجين خلال مناسبات دولية رفيعة المستوى، ولا سيما عن طريق التحاور مع مجموعات متنوعة من أصحاب المصلحة. وسعت الهيئة، من أجل تكملة جهود الدعوة التي تبذلها على الصعيد الحكومي الدولي، إلى ضمان اكتساب قضايا المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة والقيادة النسائية بروزا جديدا في العمل المتعلق بالمناخ. وأحد الأمثلة على ذلك هو المنتدى الرفيع المستوى بشأن المسائل الجنسانية والبيئة، الذي اشترك برنامج الأمم المتحدة للبيئة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة في تنظيمه في ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١٤ خلال الاجتماع الأول لجمعية الأمم المتحدة للبيئة، وعُقد في نيروبي. وحضر ما يزيد على ١٨٠ مشاركا مما يناهز ٣٠ بلدا المنتدى الذي كان موضوعه هو: ''المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة: تحويل الإدارة البيئية المستدامة''. وناقش المنتدى مسائل المساواة بين الجنسين والبيئة في سياق أهداف التنمية المستدامة. وقُدمت النتائج الرئيسية للمنتدى، التي شملت توصيات بشأن الشواغل الجنسانية الناشئة والتدخلات الضرورية لتشجيع اتباع سياسات مراعية للاعتبارات الجنسانية على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، إلى الاجتماع الوزاري المعقود في إطار الجزء الرفيع المستوى لجمعية الأمم المتحدة للبيئة.

١٧ - وتعاونت هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع المنظمة العالمية للأرصاد الجوية في مؤتمر الأبعاد الجنسانية للخدمات المناخية وخدمات الأرصاد الجوية، الذي عقد في جنيف في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤. وخلص المؤتمر إلى مجموعة من التوصيات المحددة الهدف في مجالات الحد من مخاطر الكوارث، والصحة العامة، وإدارة موارد المياه، والزراعة، والأمن الغذائي؛ وكذلك فيما يتعلق بالمسارات الوظيفية للمرأة في مجالات الطقس والمياه والمناخ. ودعا المؤتمر جميع الجهات الفاعلة إلى تحسين فهمها للآثار الجنسانية للطقس والمناخ، وزيادة مشاركة المرأة في تطوير خدمات الأرصاد الجوية والخدمات المناخية والهيدرولوجية المراعية للاعتبارات الجنسانية وزيادة الاستثمار في هذه الخدمات.

١٨ - وأقامت هيئة الأمم المتحدة للمرأة شراكات مع وكالات تابعة للأمم المتحدة للاحتفال بعدة أيام دولية بغية إبراز الالتزامات المنبثقة من منهاج عمل بيجين وتوجيهاتها بشأن قضايا اليوم الدولي المعين. فعلى سبيل المثال، في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، اشترك كل من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة بلان انترناشونال في رعاية حلقة نقاش بشأن

''تمكين المراهقات: إنهاء حلقة العنف''. وسعى فريق النقاش، الذي ضم قادة عالميين من الأمم المتحدة والمجتمع المدني والقطاع الخاص، إلى إيجاد حلول لقضية العنف ضد المراهقات وتمكينهن، ولا سيما في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ واستعراض مؤتمر بيجين. وفي ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، اشتركت الهيئة مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) وبرنامج الأغذية العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (الإيفاد) في تنظيم مناسبة خاصة للاحتفال باليوم الدولي للمرأة الريفية في عام ٢٠١٤. وقد شددت المناسبة، التي كان شعارها هو: ''ما الذي يمكننا القيام به لتمكين المرأة الريفية في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؟''، على أهمية إبراز دور المرأة الريفية في التنمية.

١٩ - وعُقدت، في الفترة من ١٠ إلى ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر في نيودلهي، الهند، الندوة العالمية الثانية لعام ٢٠١٤، بعنوان ''الرجال والفتيان من أجل العدل بين الجنسين''، التي نظمها التحالف العالمي لإشراك الرجال (MenEngage)، بالتعاون الوثيق مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان وشركاء آخرين. وصدرت في الندوة ورقة مناقشة، أعدها التحالف العالمي بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بشأن ''الرجال والخصائص الذكورية وتغيير السلطة''. واستعرضت الورقة التقدم المحرز في إشراك الرجال والفتيان في العمل بشأن تحقيق المساواة بين الجنسين منذ مؤتمر بيجين لعام ١٩٩٥ حتى عام ٢٠١٥. وكانت الندوة فرصة للخبراء لتبادل الخبرات والأدلة والأفكار المستبصرة واستكشاف أساليب جديدة يمكن بها للرجال والفتيان أن يسهموا على نحو خلاق في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بما في ذلك في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وشاركت الهيئة في عدة جلسات في الندوة من أجل عرض الرؤية الاستراتيجية لعملها مع الرجال والفتيان وتسليط الضوء على حملة ''الرجل نصير المرأة''. وصدر عن الندوة إعلان وخطة عمل دلهي، اللذين يؤكدان على أن ''النظام الأبوي والظلم الجنساني يظلان خاصيتين مميزتين للمجتمعات عبر العالم'' ويدعوان الرجال والفتيان إلى الاضطلاع بالمزيد من المسؤولية لتحقيق المساواة بين الجنسين.

٢٠ - وستواصل هيئة الأمم المتحدة للمرأة العمل على تنظيم مناسبات بارزة إضافية حتى أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، وستجمع بين أصحاب المصلحة بغية تعزيز التزامهم بالتنفيذ العاجل لمنهاج العمل والاحتفال بالإنجازات والمكاسب التي حققتها النساء والفتيات منذ انعقاد المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في بيجين. ولكفالة أقوى التزام سياسي ممكن بالتنفيذ العاجل لمنهاج عمل بيجين وتحقيق هدف المساواة بين الجنسين والأهداف الداخلة في إطار التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ستشترك هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع جمهورية الصين الشعبية في تنظيم

واستضافة منتدى عالمي لالتزام القادة بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، بمشاركة رؤساء دول وحكومات.

ثالثا - تعزيز العمل المعياري بشأن المساواة بين الجنسين

٢١ - يعطي هذا الفرع لمحة عامة عن التقدم المعياري المحرز بشأن المساواة بين الجنسين والدعم الذي تقدمه الهيئة لتعزيز قواعد ومعايير المساواة بين الجنسين في لجنة وضع المرأة، والجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومجلس الأمن.

ألف - لجنة وضع المرأة

٢٢ - تؤدي هيئة الأمم المتحدة للمرأة دور الأمانة الفنية للجنة وضع المرأة وتدعم جميع جوانب العمل الذي تضطلع به اللجنة بوصفها الهيئة العالمية الرئيسية لصنع السياسات التي تضع المعايير العالمية وتصوغ السياسات المحددة لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات وإعمال حقوق الإنسان الخاصة بهن في جميع أنحاء العالم.

٢٣ - وقدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة دعما شاملا للدول الأعضاء سواء في التحضير للدورة الثامنة والخمسين للجنة وضع المرأة، التي نظرت خلالها في الموضوع ذي الأولوية، المعنون ''التحديات والإنجازات في إطار تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية للمرأة والفتاة''، أو خلال انعقاد تلك الدورة. وتشكل الاستنتاجات المتفق عليها خلال الدورة بشأن الموضوع ذي الأولوية الوثيقة الختامية الحكومية الدولية الوحيدة التي تُقيِّم حالة النساء والفتيات فيما يتعلق بكل هدف من الأهداف الإنمائية للألفية وتحدد المعوقات وتقدم توصيات بشأن السياسات للتعجيل بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لصالح النساء والفتيات. وتؤكد الاستنتاجات المتفق عليها العلاقة القوية بين التنمية وحقوق الإنسان للنساء والفتيات وتحدد قضايا المساواة بين الجنسين الحاسمة التي لم تعالج معالجة كافية في الأهداف الإنمائية للألفية. وتعترف بأن التقدم قد عرقلته علاقات القوة غير المتكافئة، تاريخيا وهيكليا، بين المرأة والرجل، والفقر وأوجه عدم المساواة وأوجه الحرمان من الوصول إلى الموارد والاستفادة من الفرص، والقوانين التمييزية، والأعراف الاجتماعية، والممارسات الضارة العرفية والمعاصرة، والقوالب النمطية الجنسانية. كما تعترف بآثار الأزمات الاقتصادية، وتغير المناخ، والكوارث الطبيعية، من ناحية، والمساهمات الهامة التي تقدمها المنظمات النسائية والجماعات المدافعة عن النساء، من ناحية أخرى، على النهوض بالمساواة بين الجنسين.

٢٤ - وفي إطار الاستجابة للتقييم المذكور أعلاه، تدعو الاستنتاجات المتفق عليها إلى اتخاذ إجراءات في خمسة مجالات، هي: (أ) تحقيق تمتع المرأة والفتاة الكامل بجميع حقوق الإنسان؛ (ب) تعزيز البيئة المؤاتية لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ (ج) تعظيم الاستثمارات في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ (د) تعزيز قاعدة الأدلة اللازمة لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ (هـ) ضمان مشاركة المرأة وقيامها بدور قيادي على جميع المستويات وتعزيز المساءلة. وتوسع هذه النتيجة الإطار المعياري للمساواة بين الجنسين وتعمِّقه.

٢٥ - ومن المهم أن اللجنة دعت الدول إلى الاستفادة من الدروس المستخلصة من تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية في الوقت الذي تُصاغ فيه خطة التنمية الجديدة لما بعد عام ٢٠١٥. وحثت الدول على مواجهة التحديات الحاسمة المتبقية من خلال الأخذ بنهج تحويلي وشامل، ودعت إلى إدراج المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وحقوق الإنسان للنساء والفتيات كهدف قائم بذاته وإدماجه بواسطة غايات ومؤشرات تُدرج في جميع الأهداف المتوخاة من أي إطار تنمية جديد.

٢٦ - كما دعت اللجنة جميع أصحاب المصلحة إلى القيام باستعراضات شاملة، على المستويين الوطني والإقليمي، لتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين، وأنشطة احتفال بالذكرى السنوية العشرين لانعقاد المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة.

باء - الجمعية العامة

٢٧ - واصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة دعم عمل الجمعية العامة من خلال إجراء البحوث وتحليل السياسات وتقديم التوصيات الواردة في تقارير الأمين العام، وعن طريق توفير الخبرات الفنية والتقنية للدول الأعضاء. وقد أتاح عملها للدول الأعضاء ترسيخ الالتزامات وزيادة توسيع نطاق الأطر المعيارية من خلال قرارات توجه الإجراءات الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات على الصعد العالمي والإقليمي والوطني. وأتاحت هذه القرارات أسساً أمتن للتدخلات على المستوى القطري، وأعطت كذلك دفعة قوية لأعمال الهيئة.

٢٨ - وأعدت هيئة الأمم المتحدة للمرأة خمسة تقارير للأمين العام صدر بها تكليف، وقدِّمت إلى اللجنة الثالثة، بشأن المواضيع التالية: تكثيف الجهود للقضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة (A/69/222)، الذي أبرز السبل الكفيلة بتعزيز المساءلة عن الوقاية والتصدي؛ والاتجار بالنساء والفتيات (A/69/224)، الذي لخص الممارسات الجيدة فيما يتعلق

بالقوانين والسياسات والأنشطة البرنامجية؛ وتكثيف الجهود العالمية من أجل القضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث (A/69/211)، الذي شدد على الحاجة إلى تدخلات متعددة القطاعات؛ والتدابير المتخذة والتقدم المحرز في متابعة وتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة والعشرين (A/69/182)، الذي عرض التقدم المحرز على الصعيد الحكومي الدولي في إدماج المنظورات الجنسانية؛ وتحسين وضع المرأة في منظومة الأمم المتحدة (A/69/346)، الذي قدم تحليلا كميا ونوعيا يغطي فترة سنتين.

٢٩ - وأعدت هيئة الأمم المتحدة للمرأة أيضا الدراسة الاستقصائية العالمية عن دور المرأة في التنمية: المساواة بين الجنسين والتنمية المستدامة (A/69/156) التي تصدر كل خمس سنوات، لكي تُقدّم إلى اللجنة الثانية. وربطت الدراسة الاستقصائية العالمية الجهود الرامية إلى تحقيق تنمية عادلة ومستدامة بحقوق النساء والفتيات وكرامتهن وقدراتهن، وحددت إجراءات متعلقة بالسياسات لمعالجة التأثير غير المتناسب للصدمات والضغوط الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على النساء والفتيات. وسُلط الضوء على إمكانية مساهمة معارف النساء وعملهن الفردي والجماعي في تحسين إنتاجية الموارد، وتعزيز الحفاظ على النظم الإيكولوجية والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، ووضع نظم أكثر استدامة، منها نُظم الغذاء ذات الانبعاثات الكربونية المنخفضة، ونظم الطاقة والمياه والصحة. وعالجت الدراسة الاستقصائية العالمية معالجة معمقة مجموعة مختارة من القضايا الأساسية في حياة المرأة: أنماط النمو وإيجاد الوظائف ودور المنافع العامة؛ وإنتاج الغذاء وتوزيعه واستهلاكه؛ والديناميات السكانية والسلامة البدنية للمرأة؛ والمياه والصرف الصحي والطاقة. وقيمت الإجراءات المرتبطة بالسياسات من حيث أثرها على حقوق الإنسان للمرأة وقدراتها؛ والحدّ من عمل المرأة غير المأجور في مجال الرعاية وإعادة توزيعه؛ ومشاركة النساء الهادفة على قدم المساواة مع الرجل، بوصفهن عناصر فاعلة وقائدات وصانعات قرار.

٣٠ - وناقشت الجمعية العامة، خلال دورتها الاستثنائية التاسعة والعشرين بشأن متابعة نتائج برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، المعقودة في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، الإنجازات والثغرات في التنفيذ. وأولت الجمعية العامة، بمناسبة مؤتمرها العالمي بشأن الشعوب الأصلية المعقود في يومي ٢٢ و ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، اهتماما كبيرا لتمكين نساء الشعوب الأصلية، ومشاركتهن الكاملة والفعالة في عمليات صنع القرار على جميع المستويات وفي جميع المجالات، والقضاء على جميع أشكال العنف والتمييز ضد نساء الشعوب الأصلية، وتمتع الأفراد من الشعوب الأصلية بالحقوق المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية وفقا لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ومنهاج عمل بيجين، والوثائق

الختامية لمؤتمرات استعراضهما. وعقدت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، في إطار شراكة مع المنتدى الدولي بشأن نساء الشعوب الأصلية، مناسبة جانبية رفيعة المستوى بشأن ”إنهاء العنف ضد نساء وفتيات الشعوب الأصلية“ في ٢٣ أيلول/سبتمبر لتسليط الضوء على الحاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لمكافحة العنف ضد نساء وفتيات الشعوب الأصلية.

٣١ - واشتركت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في استضافة عدد من المناسبات الجانبية مع طائفة من أصحاب المصلحة، بمن فيهم رؤساء دول وحكومات، من أجل الوضع الاستراتيجي للمساواة بين الجنسين كعنصر أساسي في جدول الأعمال العالمي للتنمية المستدامة والسلام والأمن وحقوق الإنسان. كما شاركت الهيئة في هذه المناسبات، التي شكل معظمها أيضا إسهاما في الاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لاعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين. وتحقيقا لهذه الغاية، قدمت الهيئة النتائج التي توصلت إليها الدراسة العالمية الأولى من نوعها بشأن القوالب النمطية الجنسانية في المنتجات الترفيهية الخاصة بالأسرة الموجودة في أسواق رائدة تشمل أستراليا والصين وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والهند، في ندوة بشأن القوالب النمطية الجنسانية في المنتجات الترفيهية الخاصة بالأسرة. ومكنت مناسبة عقدت على مستوى الوزراء الهيئة من إبراز الاستراتيجيات الرامية إلى كفالة المساواة في ملكية الأرض وحيازتها للنساء.

٣٢ - وهيئة الأمم المتحدة للمرأة ملتزمة بقوة بدعم قيادة الأمين العام للعمل المتعلق بتغير المناخ، وذلك انطلاقا من منظور المساواة بين الجنسين. فبمناسبة مؤتمر القمة المعني بالمناخ الذي دعا إلى تنظيمه الأمين العام، وعقد في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ ومثل منبرا رفيع المستوى للقادة لتعبئة الإرادة السياسية من أجل التوصل إلى اتفاق عالمي بشأن المناخ في باريس في عام ٢٠١٥، قامت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بالاشتراك مع اليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان، بتنظيم إحدى الجلسات المواضيعية، كان عنوانها هو ”أصوات من خطوط المواجهة المناخية“. وأبرزت المناسبة مشاركة الشباب والنساء والشعوب الأصلية وفئات أخرى في بناء القدرة على التكيف مع تغير المناخ وفي الإسهام في إيجاد حلول لمشاكل المناخ في الميدان.

٣٣ - وعشية مؤتمر القمة المعني بالمناخ الذي دعا إلى عقده الأمين العام، اشتركت هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومؤسسة ماري روبنسون - العدل المناخي في استضافة منتدى للقادة بشأن موضوع تولي المرأة للقيادة: رفع مستوى طموح العمل المتعلق بالمناخ. وأثبت المنتدى، الذي شهد مشاركة رئيسات دول وحكومات حاليات وسابقات، ولا سيما رئيسة شيلي، ميشيل باشيليت، الدور الرئيسي الذي تؤديه القيادة النسائية في العمل المتعلق بالمناخ وشدد

على أهمية اتخاذ إجراءات مراعية للمنظور الجنساني على جميع المستويات من أجل تحقيق النتائج. وقدم قادة من منظمات المجتمع المدني، والمنظمات الشعبية، ومنظمات الشعوب الأصلية، والشباب، وكذلك القطاع الخاص والمؤسسات الخيرية، أمثلة ملموسة على الأعمال التي تحدث تغييرا في القدرة على مواجهة آثار تغير المناخ على مستوى المجتمعات المحلية وخارجها. وواصلت هذه الجهود الرامية إلى إشراك أصحاب المصلحة والقيام بالدعوة حفزَ الالتزام بمعالجة منظورات المساواة بين الجنسين داخل عملية مؤتمر الأطراف كذلك.

جيم - مجلس الأمن

٣٤ - بناء على التقدم الملحوظ الذي تحقق على المستوى المعياري في عام ٢٠١٣ بغية النهوض بجدول الأعمال المتعلق بالمرأة والسلام والأمن على الصعيد العالمي، بما في ذلك اتخاذ مجلس الأمن لقرارين جديدين بشأن المرأة والسلام والأمن - هما القراران ٢١٠٦ (٢٠١٣) و ٢١٢٢ (٢٠١٣) - ضاعفت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الجهود الرامية إلى تعزيز تنفيذ الالتزامات وتعضيد المساءلة عن النتائج لدى أصحاب المصلحة جميعا.

٣٥ - وتمشيا مع القرار ٢١٢٢ (٢٠١٣)، الذي سلم مجلس الأمن فيه بضرورة الدأب في عمله على تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، أحرز المجلس مزيدا من التقدم في إدراج عناصر المرأة والسلام والأمن ضمن المناقشات المواضيعية والنواتج، مثل ما يتعلق منها بإصلاح قطاع الأمن (القرار ٢١٥١ (٢٠١٤))، ومكافحة الإرهاب (القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤))، والتصدي لتفشي فيروس إيبولا (القرار ٢١٧٧ (٢٠١٤))، ودور الشرطة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (القرار ٢١٨٥ (٢٠١٤)). وظهر اتجاه إيجابي آخر تمثل في الإدماج المتنامي لإشارات محددة إلى النساء والسلام والأمن في القرارات المتعلقة بإنشاء البعثات أو تجديد ولاياتها. وإضافة إلى ذلك، ونظرا لانتشار العنف الجنسي بشكل منهجي وعلى نطاق واسع ونظرا لحدوث انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان للمرأة في حالات النزاع وما بعد النزاع، تطورت معايير الإدراج في قوائم أنظمة الجزاءات لتشمل معايير تراعي البعد الجنساني. وفي أيار/مايو ٢٠١٤، قامت لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) بشأن تنظيم القاعدة وما يرتبط به من أفراد وكيانات، على سبيل المثال، بإدراج جماعة بوكو حرام في القوائم عقب شنها سلسلة من الهجمات الإرهابية شملت الاختطاف الجماعي لعدد من فتيات المدارس.

٣٦ - وواصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تقديم الدعم الفني إلى أعضاء في مجلس الأمن، بناء على طلبهم؛ وتقديم إحاطات تقنية بشأن المرأة والسلام والأمن إلى أعضاء المجلس الجدد؛ والمساهمة النشطة في أعمال فريق الخبراء غير الرسمي المعني بحماية المدنيين والتابع لمجلس الأمن؛

ودعم مشاركة النساء العاملات في مجال بناء السلام وأفراد المجتمع المدني بشكل مباشر في أعمال المجلس. وقد شاركت المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، بعد عودتها من بعثات ميدانية، في تقديم إحاطات قطرية إلى مجلس الأمن عن الحالة في كل من جمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان. كما عرضت تقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن (S/2014/693)، الذي تولّت تنسيقه هيئة الأمم المتحدة للمرأة، على المجلس في مناقشته المفتوحة السنوية التي أجراها في تشرين الأول/أكتوبر بشأن المرأة والسلام والأمن والتي انصبّ التركيز فيها على موضوع ”النساء والفتيات المشردات: قائدات وناجيات“. واعتُمد في المناقشة بيان رئاسي (S/PRST/2014/21) دعا إلى تقوية التدابير الرامية إلى حماية وتعزيز حقوق اللاجئات والمشردات داخليا من النساء والفتيات، وإشراكهن بصورة هادفة في التخطيط للسياسات والبرامج والأنشطة التي تؤثر على حياتهن، في جميع مراحل دورة التشرُّد وفي إدارتها. وناقش المجلس أيضا موضوع انتشار التطرف المقترن بالعنف، ودور هذا التطرف في زيادة التشرد، واستهدافه للنساء والفتيات والفظائع الشديدة التي ترتكب ضدهن في هذا السياق.

٣٧ - وشجعت هيئة الأمم المتحدة للمرأة ودعمت تنفيذ الالتزامات المعيارية على مختلف المستويات، بطرق شتى من بينها تقديم الدعم التقني من أجل وضع أطر إقليمية ووطنية للتنفيذ، وأدوات للمساءلة من قبيل خطط العمل الوطنية، فضلا عن وضع واستخدام مؤشرات عامة ومؤشرات جنسانية لتتبع التقدم المحرز. وساهمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة أيضا في تحسين التوجيه في مجال السياسات العامة. ومن أمثلة ذلك إصدار تقرير عن السياسة العامة بعنوان ”المرأة والموارد الطبيعية: إطلاق إمكانات بناء السلام“، أُعد بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبالتعاون أيضا مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان؛ وإعداد وبدء تنفيذ مذكرة الأمين العام التوجيهية عن مشاركة الأمم المتحدة في التعويضات عن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات. وساعدت هيئة الأمم المتحدة للمرأة جنبا إلى جنب مع شركاء لها، من خلال الجمع بين منظمات المجتمع المدني المعنية بجهود صنع السلام في كل من الجمهورية العربية السورية وجنوب السودان وكولومبيا وميانمار، في استعراض التقدم المحرز نحو صنع السلام الشامل. واستمرت الهيئة، بالتعاون مع شركائها الرئيسيين، في دعم التدخلات الاستراتيجية من قبيل عمليات النشر السريع لمحققين مدربين على الجرائم القائمة على نوع الجنس في إطار لجان للتحقيق، ونشر خبراء فنيين متخصصين في المسائل الجنسانية في إطار جهود الوساطة، وتوفير التدريب القائم على سيناريوهات معينة لحفظة السلام النظاميين بشأن العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات.

٣٨ - واستمرت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في تقديم الدعم للجنة بناء السلام والتعاون الوثيق معها من أجل تنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن بشأن بلدان محددة ومواضيع محددة والمتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، نظمت اللجنة دورة استثنائية بعنوان ”النساء، بانيات السلام كل يوم“ جرى خلالها تسليط الضوء على الأدوار المختلفة للمرأة في مجال بناء السلام من خلال أمثلة ميدانية ملموسة.

٣٩ - وفي إطار التحضير لاستعراض مجلس الأمن الرفيع المستوى الذي سيجرى في عام ٢٠١٥ للتقدم المحرز في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والوطني، تقود هيئة الأمم المتحدة للمرأة عملية إعداد دراسة عالمية تسلط الضوء على أمثلة للممارسات السليمة والثغرات والتحديات التي تواجه عملية التنفيذ، فضلا عن الاتجاهات المستجدة وأولويات العمل، وذلك بالتنسيق مع لجنة الأمم المتحدة الدائمة المعنية بالمرأة والسلام والأمن. ومن المتوقع الاسترشاد بهذه الدراسة عند وضع خطة عالمية للسياسات يمكن أن تعزز الجهود المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن التي ستبذلها الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني في المستقبل. وستُبذل أيضا جهود لاغتنام الفرص التي تتيحها الاستعراضات الاستراتيجية الرفيعة المستوى ذات الصلة لأمور شتى، من بينها جزاءات الأمم المتحدة وعمليات السلام وهيكل بناء السلام، بغية ترجمة الالتزامات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن إلى نتائج أفضل للنساء والفتيات.

دال - المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٤٠ - في تموز/يوليه ٢٠١٤، اجتمع المنتدى السياسي الرفيع المستوى المنبثق من مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وقد تسنى لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، بفضل محور المنتدى المعنون ”تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ورسم الطريق نحو خطة طموحة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بما في ذلك تحقيق أهداف التنمية المستدامة“، تسليط الضوء في الحوارات التفاعلية مع الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات، وكذلك مع المجموعات الرئيسية في المجتمع المدني والجهات المعنية الأخرى، على الدروس المستفادة من الأهداف الإنمائية للألفية والتي تحقق صالح النساء والفتيات، والدعوة إلى اتباع نهج تحولي وشامل من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٤١ - وبالنسبة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، أعدت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تقرير الأمين العام عن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع السياسات والبرامج في منظومة الأمم المتحدة (E/2014/63)، مع التركيز بوجه خاص على التقدم المحرز في مجال تعزيز المساءلة على

نطاق المنظومة بشأن تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على الصعيدين العالمي والقطري من خلال خطة العمل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

٤٢ - وقد بين هذا التقرير، الذي غطى عام ٢٠١٣، أن خطة العمل على نطاق المنظومة قد أدت إلى حدوث تحسن كبير في أداء منظومة الأمم المتحدة في مجال تعميم مراعاة المنظور الجنساني. وشهدت خطة العمل، في السنة الثانية من تنفيذها، إحراز تقدم في ١٤ مؤشرا من مؤشرات الأداء الخمسة عشر، من بينها المراجعات المراعية لنوع الجنس، وإدارة الأداء، واستعراض البرامج، وتكوين المعارف. كما أصبح لدى ٢٩ من الكيانات والإدارات والمكاتب سياسات لتحقيق المساواة بين الجنسين، بزيادة ستة كيانات عن الفترة المشمولة بالتقرير السابق؛ هذا ومن المزمع وضع ١٣ سياسة أخرى في عام ٢٠١٤. ووجد الأمين العام أيضا أن الأداء لا يزال ضعيفا بالنسبة لمؤشرات من قبيل التقييم، وتتبع الموارد، والهيكل الجنساني والمساواة بين الجنسين، وتقييم القدرات، والاتساق. وخلص إلى أن ثمة حاجة إلى بذل جهود مستمرة ومنتظمة للتأكد من أن منظومة الأمم المتحدة لديها القدرات اللازمة لكفالة فعالية تنفيذ استراتيجية تعميم مراعاة المنظور الجنساني.

٤٣ - وبغية دعم تنمية القدرات هذه، والمساعدة في سد الفجوة القائمة بين الإطار المعياري العالمي بشأن المساواة بين الجنسين وتنفيذه على المستوى الوطني، أصدرت هيئة الأمم المتحدة للمرأة مذكرة توجيهية تهدف إلى دعم تعميم مراعاة المنظور الجنساني في عمليات رسم السياسات والتخطيط ووضع البرامج.

٤٤ - وقامت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بوصفها رئيسة فريق العمل التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية والمعني بالمساواة بين الجنسين، وبالشراكة مع كلية موظفي منظومة الأمم المتحدة، بوضع قائمة بأسماء خبراء الأمم المتحدة المعنيين بالمساواة بين الجنسين لدعم أفرقة الأمم المتحدة القطرية في جهودها الرامية إلى تحسين دمج المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في البرمجة المشتركة التي تُجرى على الصعيد القطري، بما في ذلك وضع أطر العمل للمساعدة الإنمائية. كما ساهمت الدورة التدريبية، التي نظمتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة على شبكة الإنترنت بعنوان ”إني أعرف المنظور الجنساني: تعريف موظفي الأمم المتحدة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة“، في تعزيز القدرات في مجال إدماج المنظور الجنساني في العمل اليومي.

٤٥ - واستمرت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في التعاون الوثيق في إطار نظام المنسقين المقيمين من أجل دعم جهود أفرقة الأمم المتحدة القطرية الرامية إلى تنسيق الأنشطة التنفيذية المراعية للمنظور الجنساني. ودعمت الهيئة عملية إيفاد مستشارين ميدانيين للشؤون الجنسانية للعمل

ضمن مكاتب المنسقين المقيمين في البلدان التي لا يوجد للهيئة مكاتب قطرية فيها. وفي حال وجود مكاتب قطرية تابعة للهيئة، فهي تقدم الدعم التقني إلى أفرقة الأمم المتحدة القطرية بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في المجالات البرنامجية، وفي مجال بناء القدرات الوطنية. وتعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة، من خلال وجودها في البلدان التي تطبق مبادرة ”توحيد الأداء“، على تعزيز المساءلة وأنشطة الدعوة الاستراتيجية والاتصالات بتوفير صوت واحد يتناول القضايا المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في إطار الأفرقة القطرية.

٤٦ - وقدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدعم إلى الدول الأعضاء أثناء التفاوض بشأن قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢/٢٠١٤ المتعلق بتعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع سياسات منظومة الأمم المتحدة وبرامجها، الذي رحب فيه المجلس بالتقدم المحرز في التقرير الثاني عن تنفيذ خطة العمل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على نطاق منظومة الأمم المتحدة (انظر E/2014/63). وشجع أيضا مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق وكبار المديرين على مواصلة إيلاء اهتمامهم لتعزيز تعميم مراعاة المنظور الجنساني في منظومة الأمم المتحدة. ولاحظ المجلس مع التقدير العمل الهام والوفير الذي تضطلع به هيئة الأمم المتحدة للمرأة في سبيل تحقيق تعميم أكثر فعالية وتماسكا للمنظور الجنساني على نطاق الأمم المتحدة بأسرها، ودورها في قيادة وتنسيق وتعزيز مساءلة منظومة الأمم المتحدة عما تقوم به من عمل في مجال تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

٤٧ - واستجابت هيئة الأمم المتحدة للمرأة لهيكل الأجزاء الجديد للمجلس الاقتصادي والاجتماعي عن طريق الإسهام في منتدى الشباب التابع للمجلس بمدخلات في مجال المساواة بين الجنسين، ضمن جملة أمور أخرى. وفي ٣ حزيران/يونيه، استضافت المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، بالتعاون مع رئيس المجلس ومبعوث الأمين العام للشباب، حوارا تفاعليا مع الشباب بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في سياق الاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لاعتماد منهاج عمل بيجين وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وتكفلت الهيئة أيضا بعرض نتائج الدورة الثامنة والخمسين للجنة وضع المرأة على المجلس بوصفها إسهامات في الاستعراض الوزاري السنوي، ويسرت مشاركة رئيسة اللجنة في الجزء التنسيقي من دورة المجلس.

رابعا - تعزيز المساواة بين الجنسين في العمليات المواضيعية الحكومية الدولية وغيرها من العمليات

٤٨ - واصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة توسيع نطاق مشاركتها في مجموعة من العمليات الحكومية الدولية الأخرى وفي الترويج لتلك العمليات، بما في ذلك آلية حقوق الإنسان من أجل تقديم أدلة وأمثلة للممارسات السليمة واستراتيجيات تكفل إدراج المنظور الجنساني في مناقشاتها ونتائجها. وقد أسفرت تلك الجهود عن تحقيق مكاسب هامة في مجالات تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وكفالة حقوق الإنسان للنساء والفتيات، وتعزيز أسس التنفيذ على الصعيد الوطني.

ألف - خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة

٤٩ - أنجز الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة عمله في تموز/يوليه ٢٠١٤، واقترح مجموعة مكونة من ١٧ هدفا من أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الهدف المتمثل في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات. وفي القرار ٣٠٩/٦٨، قررت الجمعية العامة أن يكون اقتراح الفريق العامل المفتوح باب العضوية الوارد في تقريره (A/68/970) هو الأساس الرئيسي الذي يستند إليه إدماج أهداف التنمية المستدامة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٥٠ - ويشمل الهدف المقترح المتعلق بتحقيق المساواة بين الجنسين غايات ترمي إلى التصدي للعقبات الهيكلية التي تعرقل تحقيق المساواة، من قبيل إنهاء جميع أشكال التمييز ضد النساء والفتيات؛ والقضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات؛ والقضاء على جميع الممارسات الضارة؛ وتقدير وتثمين الرعاية غير المدفوعة الأجر والعمل المترلي؛ وضمان مشاركة المرأة بصورة كاملة وفعالة في صنع القرار؛ وكفالة حصول الجميع على الحقوق الجنسية والإنجابية والحقوق المتعلقة بالصحة الإنجابية. وتشمل الغايات الثلاث المتعلقة بسبل التنفيذ ضمان حقوق متساوية للمرأة في الوصول إلى الموارد الاقتصادية، وتعزيز استخدام التكنولوجيات الميسرة، لا سيما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واعتماد وتعزيز سياسات وتشريعات رشيدة. وتشمل عدة أهداف أخرى غايات تراعي الفوارق بين الجنسين، الأمر الذي يضمن أن يلبي الإطار بأكمله احتياجات النساء والفتيات.

٥١ - وقد سلطت هيئة الأمم المتحدة للمرأة باستمرار الضوء على القيود التي تواجه الأهداف الإنمائية للألفية والدروس المستفادة منها بالنسبة للنساء والفتيات، وقدمت الأدلة التي تبرهن على الحاجة إلى اتباع نهج تحولي وشامل لتحقيق المساواة بين الجنسين في إطار

التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وهو النهج الذي يحتل منزلة مركزية أيضا في منهاج عمل بيجين. وقد حظي هذا النهج في النهاية أيضا بتأييد الفريق العامل المفتوح باب العضوية. واستمرت الهيئة أيضا في تقديم الدعم للدول الأعضاء في هذه العملية من خلال الإسهام في أعمال فريق عمل منظومة الأمم المتحدة وفريق الدعم التقني، والتعاون مع الدول الأعضاء ومنظمات المجتمع المدني، وتنظيم إحاطات وأنشطة جانبية، والمشاركة مع اليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في قيادة مشاورات مواضيعية بشأن الرصد التشاركي والمساءلة الاجتماعية يسرها فريق الأمم المتحدة الإنمائي.

٥٢ - ويشمل العمل المتعلق بالخطة الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥ الآن أيضا المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية الذي سيعقد في تموز/يوليه ٢٠١٥ (انظر قرار الجمعية العامة ٢٧٩/٦٨) والذي سيهيئ فرصة هامة لإدماج المنظورات الجنسانية في طرائق التمويل وتعزيز تعبئة الموارد من أجل تنفيذ الالتزامات المتعلقة بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

باء - الدول الجزرية الصغيرة النامية

٥٣ - كان لمشاركة هيئة الأمم المتحدة للمرأة في العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية ومشاركتها في المؤتمر، الذي عُقد في أبيا، في الفترة من ١ إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، دور أساسي في إدراج الوفاء بالالتزامات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وحقوق النساء والفتيات في وثيقة إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية ''مسار ساموا''. وقد أُفرد في الوثيقة فرع مخصص لهذه المسألة أُقرَّ فيه بأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والإعمال الكامل لحقوق الإنسان للنساء والفتيات، لها أثر تحويلي ومضاعِف على التنمية المستدامة، وأنها تشكل القوة المحركة للنمو الاقتصادي في الدول الجزرية الصغيرة (A/CONF.223/3، المرفق، الفقرة ٧٦).

٥٤ - ويتضمن الفرع المذكور أعلاه من الوثيقة الختامية التزامات باتخاذ إجراءات في عدد من المجالات، ومنها القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء والفتيات وإنهاء جميع أشكال العنف ضدهن؛ وإدماج المنظور الجنساني في المجالات ذات الأولوية من أجل تحقيق التنمية المستدامة؛ وكفالة المشاركة الكاملة والمتساوية والفعالة للمرأة في جميع الميادين وتمكينها من فرص متساوية لتولي القيادة على جميع مستويات صنع القرار؛ وتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة وضمان المساواة في الحصول على العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق؛ ومنح المرأة حقوقا متساوية مع الرجل في الموارد الاقتصادية، بما في ذلك الوصول إلى الأراضي وغيرها من أشكال الممتلكات وملكيتها والسيطرة عليها، وإلى الائتمان والميراث والموارد الطبيعية والتكنولوجيا الجديدة الملائمة؛ وضمان المساواة في الحصول على نوعية

جيدة من التعليم والرعاية الصحية؛ وضمان حصول جميع النساء على الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية وتمتعهن بالحقوق الإنجابية؛ ومعالجة أوجه عدم المساواة الهيكلية والاجتماعية – الاقتصادية، والأشكال المتعددة من التمييز التي تؤثر على النساء والفتيات. وتتضمن وثيقة مسار ساموا التزامات إضافية تتعلق بالنساء والفتيات في سياق التأهب للكوارث ومواجهتها، والإغاثة في حالات الطوارئ وإجلاء السكان؛ ومشاركة المرأة في نظم إدارة المياه؛ وتنمية القدرات؛ وتحسين عمليات جمع الإحصاءات الجنسانية والبيانات المصنفة حسب نوع الجنس والسن وغيرها من المتغيرات، وتحليلها وتعميمها واستخدامها.

٥٥ – وخلال انعقاد المؤتمر في أبيا، سلطت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الضوء، في مداخلاتها في الجلسات العامة وفي الاجتماعات الجانبية والجلسات الحوارية بشأن إقامة الشراكات، على المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات وصون حقوق الإنسان الخاصة بهن. وسجلت الهيئة برنامج شراكة بعنوان ''أسواق من أجل إحداث التغيير وجعل المدن آمنة''، الذي ينفذه مكتبها في فيجي الذي يغطي عدة بلدان، بوصف البرنامج إسهاما في الوثيقة الختامية للمؤتمر.

جيم – اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ

٥٦ – واصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة المشاركة في مؤتمرات الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ سعيا منها إلى المساعدة في صياغة اتفاق بشأن تغير المناخ في عام ٢٠١٥ يشتمل على إجراءات مناخية مراعية للمنظور الجنساني ويضمن تمكين المرأة من الاضطلاع بدور فعال في صنع السياسات. وتواصلت الهيئة مع الأطراف في الاتفاقية الإطارية ومع منظمات المجتمع المدني ومنظومة الأمم المتحدة، وذلك في إطار جهودها في مجال الدعوة إلى مراعاة المنظور الجنساني في هذه العملية. وواصلت الهيئة أيضا الدعم الذي تقدمه في مجال بناء قدرات الأوساط المعنية بشؤون المرأة والشؤون الجنسانية في الاتفاقية، ويسرت مشاركة وانخراط دعاة المساواة بين الجنسين وخبراء المناخ و/أو البيئة في الاتفاقية وما يتصل بذلك من اجتماعات معنية بالبيئة وتغير المناخ.

٥٧ – وساهمت الجهود التي سبق ذكرها في تحقيق بعض الزيادة في استخدام عبارات تجسّد المنظور الجنساني في أعمال الفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزّز في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. وتضمنت ورقة الرئيسين المشاركين غير الرسمية بشأن عناصر مشروع نص تفاوضي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ منظورا جنسانيا إلى حد ما، وذلك في ديباجتها وفي فروعها المتعلقة بالمساهمة في التكيف وبناء القدرات والتمويل.

٥٨ - وفي الفترة التي سبقت الدورة العشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المعقودة في ليما في الفترة من ١ إلى ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، وخلال تلك الدورة، عملت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بشكل منهجي على تعزيز قاعدة المعارف وقدمت أدلة على تأثير تغير المناخ على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، واقترحت اتخاذ تدابير ملموسة للتصدي لهذا التأثير، مستخدمة لذلك وسائل منها مشاطرة رسائلها الرئيسية. واتصلت الهيئة بالدول الأعضاء وغيرها من أصحاب المصلحة ودعتها إلى اتخاذ إجراءات وتكريس انعكاس المنظور الجنساني في نتائج العمليات الحكومية الدولية، مع التركيز على الدور القيادي للمرأة والاهتمام بأشكال الاستجابة المراعية للمنظور الجنساني تحديدا.

٥٩ - وظلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تشارك بقوة، في إطار بند من بنود جدول الأعمال متعلق بالمسائل الجنسانية والمناخ، في أعمال المؤتمر؛ وقد اتخذ المؤتمر المقرر ٣٦/م أ-٢٠ المعنون ''برنامج عمل ليما بشأن المسائل الجنسانية''. وقدمت الهيئة خبرة فنية خلال المداولات بشأن مسائل شملت الإطار المعياري العالمي للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ويحدد الآن 'برنامج عمل ليما بشأن المسائل الجنسانية' برنامج عمل مدته سنتان لأمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وللأطراف في الاتفاقية، وذلك من أجل ضمان مراعاة المنظور الجنساني في سياسات المناخ والإجراءات المتعلقة بتغيره. وينيط البرنامج أيضا بالأمانة مهمة تنمية القدرات وتوسيع نطاق تفاهم المندوبين بشأن ضرورة مراعاة الاعتبارات الجنسانية في المناقشات والإجراءات المتعلقة بالمناخ. وعلاوة على ذلك، يدعو البرنامج الأمانة إلى أن تقدم تقريرا عن إجراءاتها وسياستها الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين، ويطلب إلى الأمين التنفيذي تعيين منسق كبير للشؤون الجنسانية لدعم عمل الأمانة وولايتها المتعلقة بهذه المسألة. وستواصل الهيئة التعاون مع أمانة الاتفاقية في تنفيذ هذا التكليف.

دال - الحد من مخاطر الكوارث

٦٠ - ازداد في السنوات الأخيرة الوعي بالموقع المحوري الذي تحتله مسألة المساواة بين الجنسين في مجال الحد من مخاطر الكوارث في العمليات المعيارية. واتخذت لجنة وضع المرأة، في دورتها الثامنة والخمسين، القرار ٢/٥٨ بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في حالات الكوارث الطبيعية، الذي أكدت فيه على أهمية تعميم مراعاة المنظور الجنساني في إدارة مخاطر الكوارث قبل وقوعها، وسلّمت بالحاجة إلى المشاركة الشاملة للنساء في المؤتمر العالمي الثالث المعني بالحد من مخاطر الكوارث وإلى تقديمهن لمساهمات فيه.

كما دعت اللجنة تحديدا إلى إدراج مؤشرات لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات في سياق الحد من مخاطر الكوارث.

٦١ - وتشكل الجهود التي سبق ذكرها حافزا كبيرا لضمان إيلاء اهتمام خاص للمساواة بين الجنسين في إطار الحد من مخاطر الكوارث لما بعد عام ٢٠١٥، الذي يُرتقب أن يُعتمد في المؤتمر العالمي الثالث المعني بالحد من مخاطر الكوارث، المقرر عقده في مدينة سينداي، باليابان، في آذار/مارس ٢٠١٥. وبالتعاون مع الفريق المشترك بين الوكالات المعني بالحد من مخاطر الكوارث ومع منظمات المجتمع المدني، روجت هيئة الأمم المتحدة للمرأة لإيلاء مثل هذا الاهتمام، وعرضت تقديم دعم فني للدول الأعضاء من أجل تحقيق هذه الغاية. وأصدرت الهيئة توجيها وموجزا قطاعيا بشأن مراعاة الاعتبارات الجنسانية في الحد من مخاطر الكوارث. وأذكت الوعي بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في حالات الكوارث الطبيعية في الجلسات التي عقدتها اللجنة التحضيرية، وساهمت في المشاورات الإقليمية والقطرية التي يسرها مكتب الأمم المتحدة للحد من الكوارث. وأبرزت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بصفة خاصة قضية المشاركة المتساوية للمرأة وتوليها القيادة، وزيادة جمع واستخدام البيانات المصنفة حسب نوع الجنس والسن والأهداف والمؤشرات المراعية للمنظور الجنساني والتحليل الجنساني كأولويات محورية لإطار الحد من مخاطر الكوارث لما بعد عام ٢٠١٥.

هاء - حقوق الإنسان

٦٢ - بالتنسيق مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، واصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة دعم تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في جميع المناطق. وشمل هذا الدعم بناء القدرات وتنظيم الدورات التدريبية بشأن الاتفاقية وحقوق المرأة للمسؤولين الحكوميين، ومناصري المساواة بين الجنسين وغيرهم من أصحاب المصلحة. وقُدم الدعم للدول الأطراف في مجال إعداد التقارير بموجب الاتفاقية، وفي التحضير للحوار البناء مع اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة وفيما يتعلق بإعداد منظمات المجتمع المدني لتقارير الظل وبالمعلومات التي تقدمها فرق الأمم المتحدة القطرية إلى اللجنة. وأتاحت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدعم لمتابعة الملاحظات الختامية للجنة في عدد من الدول الأطراف، بما في ذلك تكريس توصيات اللجنة في القوانين والسياسات والبرامج الوطنية وفي تدابير ضمان إدخال إصلاحات قانونية وسياسية. وفي منطقة المحيط الهادئ، دعمت الهيئة الجهود الحكومية الرامية إلى اعتماد نهج موحد للإبلاغ عن حقوق الإنسان وعن إعمالها.

٦٣ - وواصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تقديم دعمها للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في إعداد توصيات عامة، فيما يتعلق بمسائل منها الأعمال الجارية بشأن الوصول

إلى العدالة، والمرأة الريفية، والتعليم. وفي أعقاب مشاركة الهيئة مع اللجنة في صياغة التوصية العامة رقم ٣٠ بشأن وضع المرأة في سياق منع نشوب النزاعات وفي حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع (CEDAW/C/GC/30) وفيما يتعلق بقرارات مجلس الأمن بشأن المرأة والسلام والأمن، تعمل الهيئة حاليا على إعداد دليل يتعلق بهذه التوصية العامة.

٦٤ - ويشكل الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان فرصة رئيسية للفت الانتباه إلى الإجراءات اللازم اتخاذها فيما يتعلق بحقوق الإنسان للمرأة. ولهذا السبب، واصلت الهيئة المساهمة في إعداد تقارير أفرقة الأمم المتحدة القطرية، ورصد وتنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل. وتعاونت الهيئة أيضا مع آليات حقوق الإنسان الأخرى التابعة لمجلس حقوق الإنسان. وتحديدا، أصدرت هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، خلال الدورة الثامنة والخمسين للجنة وضع المرأة، المنشور المشترك المعنون 'إعمال حقوق المرأة في الحصول على الأراضي والموارد الإنتاجية الأخرى (HR/PUB/13/04)، الذي أقره الفريق العامل المعني بمسألة التمييز ضد المرأة في القانون والممارسة في تقريره المقدّم إلى مجلس حقوق الإنسان عن التمييز ضد المرأة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية (A/HRC/26/39). وقدمت الهيئة الدعم لإجراء الزيارات القطرية في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، بما في ذلك زيارات المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه، والفريق العامل المعني بالتمييز ضد المرأة في القانون والممارسة، والمقرر الخاص المعني بالفقر المدقع وحقوق الإنسان، والمقرر الخاص المعني بالاتجار بالبشر، وبخاصة النساء والأطفال.

واو - الموئل

٦٥ - يتيح مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)، المقرر عقده في عام ٢٠١٦، فرصة لزيادة تعميق الإطار المعياري في المجالات التي تؤثر بشكل متزايد على حياة النساء والفتيات. وقد بادرت هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى التعاون مع هذه العملية من خلال الهيئات المشتركة بين الوكالات، ومنها الفريق العامل للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج المعني بخطة حضرية جديدة للأمم المتحدة، حيث عملت الهيئة على ضمان إدراج المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة كهدف في ورقة السياسة العامة المعنونة ''التوسع الحضري والتنمية المستدامة: نحو خطة حضرية جديدة للأمم المتحدة'' وبتعميم المنظور الجنساني في جميع جوانب العملية. وتُستخدم ورقة السياسة العامة هذه كمساهمة في الأنشطة التحضيرية للموئل الثالث وتوفر مداخل رئيسية لمواصلة اتخاذ الإجراءات الجنسانية.

زاي - القمة العالمية لمجتمع المعلومات

٦٦ - يصادف عام ٢٠١٥ الذكرى السنوية العاشرة لمؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات. وفي الفترة التي تسبق عملية حكومية دولية من المقرر أن تُجرى في عام ٢٠١٥، جرى استعراض أصحاب المصلحة المتعددين العشري في أواخر عام ٢٠١٣ والنصف الأول من عام ٢٠١٤، وأسفر عن إصدار وثيقة ختامية ستستنير بها العملية الحكومية الدولية في عام ٢٠١٥.

٦٧ - وشاركت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، في شراكة مع غيرها من أصحاب المصلحة، في جميع مراحل عملية الاستعراض حيث روجت لتحسين المساءلة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بما في ذلك إدماج المرأة في العصر الرقمي. ونتيجة لذلك، أدرج الاهتمام بالمساواة بين الجنسين في ديباجة الوثيقة الختامية، ضمن المجالات ذات الأولوية بعد عام ٢٠١٥، وفي خطوط العمل. والأهم من ذلك أن أحكاما تتعلق بالإبلاغ عن الالتزامات الشاملة في مجال المساواة بين الجنسين ورصدها قد أُدرجت، وهي تنص على اتخاذ تدابير تحقق المزيد من المساءلة. وأنيط بهيئة الأمم المتحدة للمرأة دور تيسير تنفيذ تلك الالتزامات ورصدها.

خامسا - الاستنتاجات

٦٨ - أُحرز في العام الماضي، في الجمعية العامة وفي مجلس الأمن ولجنة وضع المرأة، تقدم معياري كبير في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وحقوق الإنسان للنساء والفتيات. وقدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدعم للدول الأعضاء في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الإطار المعياري العالمي وتنفيذ الالتزامات على الصعيدين القطري والإقليمي. ونجحت الهيئة في تعزيز التكامل والترابط العضوي بين الدعم المعياري الذي تقدمه وبين تنسيق منظومة الأمم المتحدة وأنشطتها التشغيلية، مما أسفر عن تحقيق نتائج أكبر لصالح النساء والفتيات. وأتاح الوجود القطري للهيئة ومكاتبها الإقليمية دعما أكثر فعالية لتنفيذ الالتزامات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على الصعيد الوطني. ووسعت الهيئة نطاق شراكاتها مع جميع أصحاب المصلحة سعيا لتعزيز الأطر المعيارية.

٦٩ - وسيكون عام ٢٠١٥ عاما مفصليا لوضع تحقيق المساواة بين الجنسين في صلب جدول الأعمال العالمي. ففرص تعزيز الالتزامات بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وإعمال حقوق الإنسان للنساء والفتيات في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وأهداف التنمية المستدامة، والمؤتمر الثالث لتمويل التنمية، واستعراض العشرين عاماً لإعلان ومنهاج

عمل بيجين، ووضع اتفاق جديد بشأن المناخ وإطار جديد للحد من مخاطر الكوارث فرص يجب اغتنامها بالكامل. وفي الوقت ذاته، ينبغي أن تبعث هذه العمليات رسالة قوية بضرورة التعجيل بإحراز تقدم ملموس. وسيكون من الضروري تحقيق تغيير حاسم وقابل للقياس في المستقبل القريب، وخصوصا بحلول عام ٢٠٢٠. وستواصل هيئة الأمم المتحدة للمرأة ريادة هذه الجهود في مجمل ولايتها.